

كوئز

تقرير تهيئة المرأة العربية 2001

العولمة والنوع الاجتماعي:
المشاركة الاقتصادية للمرأة العربية

ظلمة تفذية

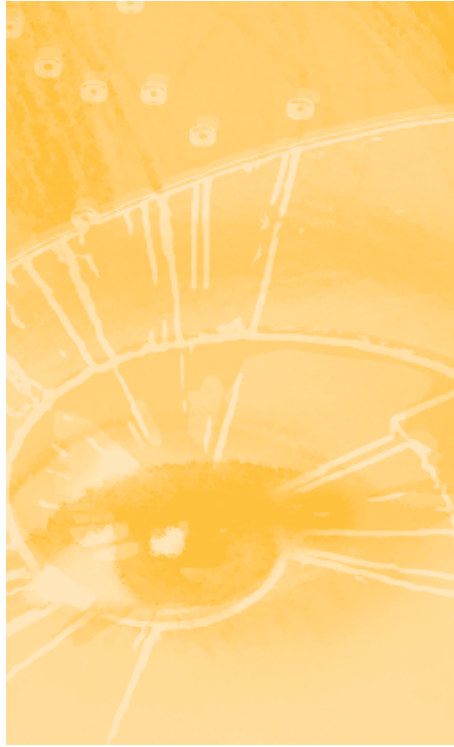
undp



مركز المرأة العربية
للبحوث والتدريب

العولمة و النوع الاجتماعي: المتشاركة الاقتصادية للمرأة العربية

ملخص
التقرير

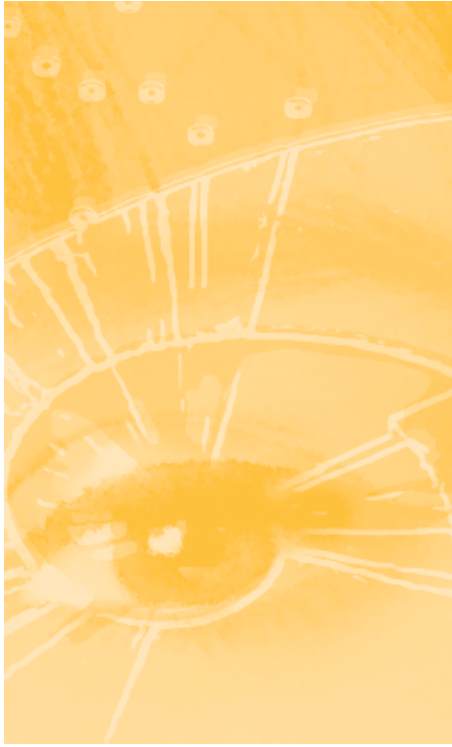


المحتويات

فريق العمل توطئة وشكر ملخص التقرير

1. جعل أسواق العمل العربية تراعي أبعاد النوع الاجتماعي
2. ضمان أن المرأة العربية لديها المهارات التي يحتاجها السوق.
3. تعزيز مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني

بعض الجداول و الرسوم البيانية



فريق العمل :

المسؤولة :

سكينة بوراوي

منسقة التقرير :

كاميليا فوزي الصلح

فريق العمل :

محمود بن رمضان

جاك شارم

منى شمالي خلف

شهيدة الباز

فالتين مغمدم

مع مساهمات من :

محمد باقر

نادية حجاب

توطئة وشكر

أنشئ مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث (كوثر) في عام 1993، ومركزه تونس / الجمهورية التونسية. ويدعم كوثر مجلس أمناء يرأسه سمو الأمير طلال بن عبد العزيز، رئيس برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية. ويضمّ المجلس ممثلين عن جامعة الدول العربية والحكومة التونسية وبرنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) والاتحاد الأوروبي والاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة ...

يهدف كوثر إلى تعزيز نشاطات البحث والتدريب بما يؤدي إلى فهم وضع المرأة العربية ودورها وتقديره على نحو أفضل، كما يهدف إلى دعم المساواة بين الجنسين كجزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان في المنطقة العربية. وهي أهداف تمثل جزءاً من الأهداف التي سعت إليها مؤتمرات عالمية شتى، وعلى الأخص المؤتمر الدولي للسكان والتنمية المنعقد في القاهرة عام 1994، والمؤتمر الدولي الرابع حول المرأة المنعقد في بيجينغ عام 1995. هذا ويجري دمج هذه الأهداف وتنفيذها وترجمتها إلى خطط عمل وطنية في العديد من بلدان المنطقة العربية.

ولإعطاء مزيد من الدعم لهذه الأهداف، باشر كوثر بمشروع إصدار سنوي تحت عنوان تقرير تنمية المرأة العربية، الذي يعتمد منهج "تقرير التنمية البشرية" السنوي الذي يصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، على أن يركز كل تقرير من هذه التقارير على موضوع معين، يستند إلى بحث جدي، بالإضافة إلى تقديم مؤشرات كمية ونوعية حديثة تراعي مسألة النوع الاجتماعي. أما الهدف من ذلك فهو نشر المعلومات التي من شأنها أن تساعد صانعي القرار في المنطقة العربية في صياغة السياسات والاستراتيجيات المتعلقة بمسألتها النوع الاجتماعي والفقر، التي لا يمكن التوصل من دونها إلى تنمية بشرية واقتصادية مستدامة.

يركز تقرير تنمية المرأة العربية الأول على موضوع تشكل معالجته تحدياً ألا وهو : العولمة والنوع الاجتماعي : المشاركة الاقتصادية للمرأة العربية. وبالرغم من أن الجدل في موضوع تأثيرات العولمة المعقدة في المنطقة العربية قد بدأ يكتسب زخماً، فإن المؤشرات العامة المتوفرة حتى الآن تشير إلى أن مسألة النوع الاجتماعي ما تزال مهملة إلى حد بعيد. وينعكس هذا الواقع في الدراسة الاستقصائية العالمية عن دور المرأة في التنمية : العولمة ونوع الجنس والعمل الصادرة عام 1999، وهي إحدى منشورات إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة، حيث نسجل نقصاً في التطرق إلى المشاركة الاقتصادية للمرأة العربية في عصر العولمة. لقد شكلت هذه النشرة مع تقرير التنمية البشرية لعام 1999- الصادر

(1) يركز تقرير تنمية

المرأة العربية لعام 2002 على موضوع الفتاة العربية المراهقة، وهو موضوع آخر يعتبر ذو أهمية بالغة بالنسبة إلى المساواة بين الجنسين في المنطقة العربية، حيث يشكل الشباب نسبة مرتفعة من السكان في كثير من البلدان.

عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي يركز على موضوع العولمة، ويشير إلى عدم المساواة في توزيع الفوائد الناجمة عن إعادة الهيكلة العالمية - الدافع لاختيار المجال الذي ركّز عليه التقرير.

وانسجاماً مع استراتيجية كوثر الرامية إلى تعزيز التشبيك، بوصفه أداة دفاع حاسمة في المنطقة العربية، وإيماناً بالمقاربة القائمة على أساس المشاركة في صياغة المشاريع وتنفيذها، عقدت ورشة عمل في شهر أيلول / سبتمبر 2000 في تونس، دعي إليها خبراء في موضوع العولمة من المنطقة العربية ومن خارجها. وقد توصلت هذه الورشة إلى إجماع عام فيما يتعلق ببنية التقرير ومحتواه.

ولأن المجال لا يسمح بذكر جميع الخبراء العديدين الذين شاركوا في الورشة المذكورة، يطيب لكوثر اغتنام هذه الفرصة لشكرهم جميعاً والتعبير عن بالغ التقدير لمساهماتهم القيمة في بلورة موضوع التقرير وتطويره².

لقد اختير فريق عمل التقرير، وكلف أعضاؤه بإجراء البحوث وكتابة أوراق العمل الأساسية التي تتناول مختلف أوجه موضوع التقرير، ثمّ قدمت ملخصات أوراق العمل الأساسية ومسوداتها، ونوقشت خلال ورشة العمل الثانية (تشرين الثاني/نوفمبر 2000، تونس) وورشة العمل الثالثة (شباط/فبراير 2001، تونس).

هذا، ودعي خبراء من منظمة العمل الدولية وصندوق الأمم المتحدة لتنمية المرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية -الاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) والبنك الدولي، للمشاركة في ورشة العمل الثالثة. ويغتنم كوثر هذه المناسبة ليشكرهم جميعاً ويعبّر عن بالغ التقدير لمساهماتهم القيمة في عملية إعداد صيغة تقرير عام 2001 النهائية بنية ومحتوى.

كما يتقدم كوثر بالشكر والتقدير الخاصين إلى ريما خلف وجرزي شيريماتا (المكتب الإقليمي للدول العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك)، وإلى فاطمة سبتي قاسم (لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية -الاجتماعية لغربي آسيا ، بيروت)، اعترافاً منه بالدعم والنصح اللذين قدموه خلال عملية تنفيذ هذا المشروع الذي يعتبر بمثابة التحدي.

يضم فريق عمل التقرير الأعضاء الذين قاموا بإعداد البحوث وتقديم مختلف أوراق

العمل الأساسية، وهم الخبراء التالية أسماؤهم :

● **محمود بن رمضان** (أستاذ علم اقتصاد، جامعة تونس).

● **جاك شارم** (أستاذ علم اقتصاد، مدير الاحصاء، جامعة فرساي-فرنسا، مدير البرنامج

الاحصائي : عمل النساء غير المهيكل والعولمة والتنظيم).

● **منى شمالي خلف** (أستاذة مساعدة في علم الاقتصاد، مديرة معهد الدراسات النسائية في

العالم العربي ، الجامعة اللبنانية الأمريكية، بيروت).



(2) أدرجت أسماء هؤلاء الخبراء -إضافة إلى خبراء آخرين شاركوا في ورش عمل لاحقة متصلة بتقرير كوثر. والذين عملوا كمجلس استشاري- في تقارير ورش العمل الثلاث التي نشرها كوثر.

- **شهيدة الباز** (اختصاصية في علم الاقتصاد السياسي ، مستشارة مستقلة في التنمية الدولية مع خبرة في التنمية والنوع الاجتماعي والمجتمع المدني ، القاهرة).
 - **كاميليا فوزي الصلح** (اختصاصية في علم الاقتصاد الاجتماعي ، مستشارة مستقلة في التنمية الدولية مع خبرة في بناء القدرات والفقر وقضايا النوع الاجتماعي ، أكسفورد).
 - **فالنتين مغمدم** (مديرة دراسات المرأة ، أستاذة مشاركة في علم الاجتماع ، جامعة ولاية إلينوي ، الولايات المتحدة الأمريكية).
- وقد تولت كاميليا فوزي الصلح ، منسقة التقرير ، مهمة وضع كل هذه المواد في وثيقة مترابطة ومنسجمة ، استلهمت نهج برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إعدادة "تقرير التنمية البشرية" السنوي . كما قامت نادية حجاب (مؤلفة/مستشارة تنمية ، مديرة تحليل التنمية والاتصالات ، نيويورك) ، بمراجعة مسودة التقرير وتقييمها ، فضلا عن تقديمها اقتراحات ببناء أسهمت في تعزيز مضمون التقرير .
- وقدم محمد باقر (خبير إحصائي ، مستشار دولي مستقل ، عمان) ، مساهمات قيمة في ما يتعلق بعرض الجداول والرسوم البيانية الواردة في التقرير ، وساهمت فريال الفريخ (نائبة المدير العام للمعلومات ، معهد الكويت للأبحاث العلمية) بتقديم ورقة عمل أساسية عامة تناولت موضوع التقرير . وسيقوم كوثر بنشر أوراق العمل الأساسية التي أعدها فريق عمل التقرير ، وراجعها خبراء اختارهم أعضاء فريق العمل ، "كأوراق ظرفية" .
- كما يود كوثر التعبير كذلك عن تقديره للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية - الاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) للتعاون والدعم اللذين قدمتهما لفريق العمل بتوفيرها بيانات ومنشورات إحصائية قيمة وثيقة الصلة بموضوع التقرير .
- ولا بد من الإعراب عن الشكر والتقدير أيضا إلى العاملين في كوثر وفي مكتب الأمم المتحدة للمشاريع والخدمات ، لما بذلوه من جهود متفانية طويلة فترة إعداد التقرير ، ولما قدموه إلى فريق العمل ومديرة المركز من دعم فني .
- إن كوثر لعلى ثقة بأن التقرير الحالي ، مع ما يركز عليه ، من شأنه أن يوفر معلومات قيمة ونظرة معمقة في موضوع مهم بالنسبة إلى المنخرطين بجهودهم المتعددة في سبيل تعزيز هدف المساواة بين الجنسين في المنطقة العربية . ويأمل كوثر أن يكون هذا التقرير - الذي يثير أسئلة كثيرة تتطلب مزيدا من الاستقصاء والبحث المعمقين - حافزا للسجلات التي تتناول مسألة النوع الاجتماعي وقضايا حاسمة تهم المنطقة العربية في عصر العولمة .

سكينة بوراوي

المديرة التنفيذية

كوثر

ملخص التقرير

يجري السّجال في موضوع العولمة في المنطقة العربية¹، بلغة حيادية حيال مسائل النوع الاجتماعي، ولا تراعي، على الأغلب أبعاد هذا المفهوم. أما المنشورات التي تعالج هذه القضايا في المنطقة العربية فمحدودة جدا ومتناثرة بشكل ملفت للانتباه، بل إن المنشورات الدولية التي تتعرض إلى موضوع العولمة تفتقر دائما إلى المعطيات والبيانات الكمية الكافية أو المؤشرات النوعية المتعلقة بأوجه مشاركة المرأة الاقتصادية في إطار العولمة. وهناك على الأقل ثلاثة منشورات حديثة تنطبق عليها هذه المواصفات، وهي: الدراسة الاستقصائية العالمية عن دور المرأة في التنمية: العولمة ونوع الجنس والعمل، 1999 (الأمم المتحدة)، تقرير تقدم النساء في العالم لعام 2000 الصادر عن صندوق الأمم المتحدة لتنمية المرأة، وتقرير التنمية البشرية لعام 1999 عن العولمة، الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وكل هذه التقارير تعكس ندرة المعطيات الاقتصادية عن موضوع المرأة العربية والعولمة.

هذا الواقع شجع مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث "كوثر" على التعامل مع هذا النقص في المعطيات والدراسات عن مشاركة المرأة الاقتصادية في ظلّ العولمة الراهنة، واختار بالتالي هذا الموضوع ليشكل مضمون التقرير الأول عن تنمية المرأة العربية. ويسعى هذا التقرير الذي أعد بدعم من المكتب الإقليمي للدول العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إلى سد هذا الفراغ. وهو بمثابة التحدي في ظروف ندرة المعلومات الكمية والنوعية، وفي جزء من العالم تكثُر فيه الاختلافات بين الأقاليم sub-regions والبلدان countries. مع ذلك، يتعرّف التقرير إلى عدد من الخصائص والسمات التي، وإن كانت لا تمثل كل الأوضاع والحالات في المنطقة العربية، فإنها تبين بعض الاتجاهات المهمة المتعلقة بمشاركة المرأة العربية الاقتصادية في ظل اقتصاد عالمي سريع التغير. في ما يلي أدناه فقرات تتناول هذه الإتجاهات العريضة:

• لم تصبح المنطقة العربية حتى الآن مشاركا ناشطا في إعادة الهيكلة العالمية، وظلت مساهماتها في تحديد صيغة هذه العملية قليلة. ولا تظهر المعطيات الكمية المتوفرة اندماج المنطقة العربية القوي في الاقتصاد العالمي.

• يبدو أن فوائد العولمة الاقتصادية قد تجاوزت المنطقة العربية إلى حدّ كبير. ففي خلال الثمانينات والتسعينات، بقي معدل النمو في الناتج المحلي القائم في المنطقة راكدا إلى هذه الدرجة أو تلك. كما انخفضت قيمة الصادرات وحصتها من الصادرات العالمية. وبقيت معدلات نمو تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى كل من الصناعة والقطاعات غير النفطية متواضعة. ولم تعرف المنطقة عموما نموا اقتصاديا إلى درجة تنتج نموا سريعا في فرص العمل. ونتيجة لذلك، بقي استحداث الوظائف محدودا، فيما لم يبلغ الطلب على اليد العاملة المستوى الذي يكفي للتغلب على الحواجز التي تمنع المرأة العربية، حتى المؤهلة والمتمتعة بالخبرة، من دخول سوق العمل.

• قد يكون هناك مستفيدون من العولمة، أي أولئك الذين يحوزون رأس المال والمعرفة وشبكات الاتصال التي تمكنهم من الاستفادة من إعادة الهيكلة العالمية.

(1) في سياق التقرير

الحالي، يقصد بمصطلح المنطقة العربية المنطقة التي تضم البلدان العربية الـ 22 الأعضاء في جامعة الدول العربية. وقد قسمت هذه البلدان بفرض التحليل إلى الأقاليم sub-regions بلدان التعاون الخليجي (البحرين، الكويت، عمان، قطر، المملكة العربية السعودية الإمارات العربية المتحدة)، أما الاقتصادات الأكثر تنوعا فقد قسمت بدورها إلى بلدان مشرق (شرق أدنى) وهي تضم كلا من مصر، العراق، الأردن، لبنان، فلسطين، الجمهورية العربية السورية، وبلدان المغرب (شمال أفريقيا) وتضم الجزائر، الجماهيرية العربية الليبية، المغرب، تونس، ثم البلدان الأقل تطورا، وهي (جزر القمر، جيبوتي، موريتانيا، الصومال، السودان، اليمن).

إلا أن عددهم في المنطقة العربية يبقى صغيرا نسبيا. وتوحي الأدلة المتواترة بأن هؤلاء المستفيدين هم في غالبيتهم من الذكور. من ناحية ثانية، يمكن تمييز أعداد من الخاسرين، ذكورا وإناثا معا. الأمر الذي يعكس أنماط الاستقطاب الاجتماعي في أجزاء كثيرة من المنطقة. وتوحي الأدلة أيضا بأن مجموعات الإناث -بين الخاسرين- تكون في وضع أسوأ من حيث الاستغلال الاقتصادي والبطالة، لأن في مثل هذه الأوضاع تحظى مسألنا الكلفة والمرونة بأهمية بالغة.

• على الرغم من الضعف المسجل في معدلات النمو الاقتصادي الحالية وفي مستوى الاندماج في الاقتصاد العالمي، قامت أغلبية الدول العربية بتحرير سياساتها الاقتصادية وإدخال تغييرات على نطاق واسع. مثل هذه السياسات (مثلا : السياسات الانكماشية بما فيها السياسات المالية) يمكن أن تفاقم استقطاب الدخل والفقير وعدم الانصاف بين الجنسين إذا لم تدر بعناية. وترتبط هذه التأثيرات بصورة مباشرة وغير مباشرة بالمشاركة الاقتصادية للمرأة العربية في الاقتصاد العالمي. مع هذا، لم تراخ السياسات الجديدة أبعاد النوع الاجتماعي، على العموم، سواء أكان ذلك من حيث المحتوى أو من حيث المعايير المستخدمة لتقييم الأثر الناجم عنها.

• حيث تشكل الخصخصة وتحرير التجارة جزءا من جملة سياسات، فإنها تتطلب كقاعدة، إحداث تغييرات في قوانين العمل وأنظمتها. وتوحي الأدلة بأن للاتجاهات الحالية، انعكاسات سلبية على مشاركة المرأة العربية في القوى العاملة. وهناك اتجاه غير معلن، ولكنه ملموس، لتشجيع النساء على الإنسحاب من القوى العاملة. فزيادة حدة التنافس في سوق العمل يجري حلها على حساب النساء إلى حد كبير، بما في ذلك أولئك اللواتي يؤهلن مستواهن التعليمي ومهاراتهن للمساهمة على نحو مهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.

• إن هذه الاتجاهات تجري في الاتجاه المعاكس لزيادة مشاركة المرأة في قوة العمل أو تأنيث العمل، التي غالبا ما تعتبر كإحدى الصفات المميزة لإعادة الهيكلة العالمية. ففي المنطقة العربية، وبالرغم من وجود بعض الاتجاهات الإيجابية ككل خلال العقود الثلاثة الماضية، تبقى مشاركة الإناث في القوى العاملة متدنية، مقارنة مع المناطق النامية الأخرى. وهذا ليس صحيحا -من الناحية الكمية أي نسبة اليد العاملة النسائية في مجمل القوى العاملة- فحسب، بل إنه صحيح كذلك من الناحية النوعية : أي من حيث الوضع الوظيفي والأجور وتوزيع الوظائف القائم على أساس الجنس. كل هذه العوامل تعمل على إدامة الفجوات بين الجنسين في سوق العمل ، إذ لم نسجل في المنطقة العربية مثلا، أي اتجاه مهم نحو تأنيث العمالة في الصناعات التصديرية، كما حصل في أجزاء من آسيا، وإلى درجة ما في أمريكا اللاتينية.

• يعتبر التحسن الذي طرأ في مجال تعليم الإناث (وإن لم يكن بالضرورة في مجالات تعزز الوصول إلى وظائف أفضل من حيث الأجر)، وكذلك انخفاض معدلات الخصوبة وارتفاع متوسط العمر عند الزواج الأول من علامات التقدم. ومع ذلك، لم تنجح هذه التغييرات في التصدي للإيديولوجيات السائدة التي تركز على دور المرأة الإيجابي الاجتماعي، وتؤكد التمييز القائم على أساس الجنس وتحصر دور المرأة في وظائف العناية التي لا قيمة لها في السوق. فالمرأة العربية لم تواجه عقبات في الوصول إلى وظائف في قطاعي التعليم والصحة نظرا وأن هذه الوظائف تتلاءم والدور المناط بها من قبل المجتمع .

ويعني هذا أن تأنيث العمل في هذين القطاعين يزداد في بعض المجتمعات العربية حيث التمييز بين الجنسين في المحيط المهني هو القاعدة، بل ويعتبر في بعض الحالات، قاعدة إلزامية. كما لم تسجل نسبة اليد العاملة النسائية تغييرا في قطاعات الخدمات الفرعية المرتبطة بإعادة الهيكلة العالمية كتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتجارة والسياحة.

- يبقى العمل في القطاع العام الخيار المفضل لدى المرأة العربية المشاركة في القوى العاملة. ويعكس هذا التفضيل ظروف العمل المدعومة بالتشريعات، حيث التمييز القائم على أساس الجنس أقل حدة وحيث الاستقرار الوظيفي والحوافز والخدمات للنساء أفضل، علاوة على ما يوفره هذا القطاع من احترام. وقد أدت الإجراءات التقشفية التي طالت القطاع العام -كجزء من استراتيجيات إعادة الهيكلة الاقتصادية الجارية- إلى خفض فرص العمل المتاحة في القطاع العام، مما ساهم في تفاقم الفجوات بين الجنسين في العمل وتوزيع الوظائف. الأمر الذي أثر عموما في النساء أكثر مما أثر في الرجال.

- مع أن نسبة اليد العاملة النسائية في القطاع الخاص تسجل زيادة متواضعة في بعض البلدان العربية، وبالنسبة إلى بعض فئات الوظائف، لا يشجع هذا القطاع عموما عمل المرأة (لاعتبارات لدى أصحاب العمل تتعلق بالتكلفة كإجازة الأمومة).

وإن وجدت عمالة نسائية في القطاع الخاص، فهي مركزة إلى حد كبير في مهن يعوزها الاستقرار الوظيفي، ذات مكانة متدنية وأجر منخفض عموما. من هذه الناحية، يبدو أن المنطقة تتبع واحدا من الاتجاهات الأكثر سوءا في العالم "السباق نحو الأسفل" بتوفيرها يد عاملة نسائية قليلة المهارة نسبيا، متدنية الأجر وهشة تساعد في خفض تكاليف الإنتاج. ويكرس هذا النوع من العمل التمييز والإساءة من حيث ظروف العمل ومستويات الأجور والاستقرار الوظيفي. وهو مجال يكتسب فيه مفهوم العمل "المحترم والمنتج في ظروف من الحرية والعدالة والاستقرار والكرامة الإنسانية" ٢ أهمية حاسمة.

- بالنسبة إلى المرأة الفقيرة من حيث دخلها وقدراتها، غالبا ما يكون القطاع غير المهيكل هو المشغل الوحيد. ومع هذا، يبدو أن نسبة اليد العاملة النسائية العربية في القطاع غير المهيكل إما أن تكون قد اتجهت نحو الانخفاض، أو بقيت متدنية نسبيا. فالعمل المأجور (العمل من المنزل أو العمل الخارجي في النشاطات التحويلية، بصورة رئيسية في إنتاج المنسوجات والملابس) يستقطب نسبة رئيسية من العمالة النسائية في القطاع غير المهيكل. ويتلاءم هذا النوع من العمل مع الأنماط الثقافية التي تمنح دور إعادة الانتاج الاجتماعي أهمية قصوى. وهو ما يتوافق مع النظرة التقليدية إلى مسؤوليات المرأة الطبيعية من ناحية، ويمكنها من التنقل بين العمل غير المأجور وبين النشاطات المولدة للدخل ومع ضرورة تسويق السلع التي تنتجها اليد العاملة النسائية للاستخدام داخل الأسرة لتوفير دخل نقدي، من ناحية أخرى.

(٢) انظر :

International Labour Organization (ILO) (1999). Decent Work: Report of the Director General. Geneva (p.3).

■ تشير الأدلة إلى أن عمل المرأة لحسابها الخاص يتجه نحو الانخفاض في بعض البلدان. في بعض الحالات، فإن النساء اللواتي يعملن في القطاع غير المهيكّل قد لا يتشجعن على إنشاء المشاريع بسبب التعقيدات العائدة إلى التمييز بين الجنسين وغيرها من التعقيدات المتعلقة بالسوق. ويبدو أن النساء يفضلن العمل من المنزل لقاء أجر باعتبار أن عنصر المخاطرة فيه أقل. وإذا ما تأكد هذا الاتجاه، فإن نجاعة القروض بالغة الصغر - بوصفها أداة لتخفيف حدة الفقر بين النساء العربيات - تسمي غير مؤكدة.

■ ثمة اتجاه نحو تآنيث البطالة في المنطقة العربية. فمعدلات بطالة الإناث تشير إلى زيادة العرض لدى أولئك اللواتي يبحثن عن عمل. وفي الوقت نفسه، تواجه النساء عوائق تحول دون دخولهن سوق العمل، وهي عوائق بنيوية (إعادة الهيكلة، الركود الاقتصادي، استثمارات محلية وأجنبية محدودة، إضافة إلى النزاعات والحروب) وعوائق إيديولوجية صورة "الرجل كاسب الرزق - المرأة ربة البيت". إن هذا الاتجاه لا يأخذ بعين الإعتبار واقع المنطقة الاقتصادي، حيث يوجد كثير من النساء اللواتي يسعين لإيجاد عمل مأجور بغية دعم ميزانيات الأسر الآخذة في الانخفاض، وتجنب تعرضهن المتزايد للفقر. ويبدو أن النساء العاطلات عن العمل في أجزاء مختلفة من المنطقة هن بصورة رئيسية وافدات جديدات إلى سوق العمل (مع تحصيل علمي ثانوي)، ولكنهن أيضا فقيرات من حيث الدخل (مع مستوى تعليمي محدود)، إضافة إلى نساء سبق لهن العمل ثم ما لبثن أن فقدن وظائفهن بسبب تقليص نشاطات القطاع العام. أما أكثر المشاركات في سوق العمل هشاشة، فهن نساء على درجة قليلة من التعليم أو دون تعليم. ولكن من ناحية ثانية، تتأثر في بعض البلدان العربية، النساء المتعلّمات، وخاصة خريجات معاهد المؤسّسات الأهلية، بمعدلات بطالة مرتفعة نسبيا مقارنة مع نظرائهن الذكور والنساء الأقل تعليما. وقد تكون البطالة عائدة أيضا إلى الانسحاب الترفي من سوق العمل، كما هو الحال في بعض بلدان مجلس التعاون الخليجي، عندما لا تكون الوظائف المرغوب فيها متوفرة. في هذه البلدان، قد تكون معدلات البطالة النسائية منخفضة أيضا بسبب ارتفاع معدلات غياب مشاركة النساء الاقتصادية، أي ببساطة عندما لا ينظر إليهن كجزء من القوى العاملة.

■ هناك أيضا اتجاه واضح، وإن لم يكن موثقا بشكل كاف، فيما يتعلق بالنقص في كفاية التشغيل القائم على أساس الأبعاد المختلفة للنوع الاجتماعي في أجزاء من المنطقة العربية. "فالتشغيل دون المستوى المطلوب" الظاهري (الناجم عن عوامل بنيوية خارج سيطرة الفرد) والخفي منه (في شكل إنتاجية منخفضة ونقص في الإستخدام الأمثل لمهارات العاملين) تؤثر أيضا في القوى العاملة النسائية في أجزاء من المنطقة. ولهذا الوضع انعكاسات بالنسبة إلى الفقر عندما تكون الإيرادات المنخفضة غير كافية لتغطية الاحتياجات الأساسية وفقا للمعايير والمقاييس السائدة.

■ ثمة قليل من المعطيات الدقيقة المتعلقة بالهجرة الحديثة للعمالة النسائية العربية داخل المنطقة العربية وخارجها.

■ إن المردود الاقتصادي لتعليم الإناث هو أقل مما هو متوقع عموما، ويتجلى ذلك في تدني

مستويات الأجور وكذلك في ضعف المشاركة في صنع القرار. علاوة على ذلك، فإن وصول المرأة العربية إلى تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، وخاصة إلى الإمكانيات التي توفرها الانترنت، يبقى محدودا. فمن الواضح أن الفقر والتعليم غير الملائم، أو الإنتقاص من حقوق المواطنة ليست هي بالضرورة المتغيرات الأكثر تأثيرا على مكانة النساء والرجال على حد سواء. إن التمييز القائم على أساس الجنس والفجوات القائمة بين الجنسين تؤثر سلبا في إمكانيات المرأة العربية الاقتصادية. كل هذا ينعكس في المعطيات الاجمالية المتعلقة بدليل التنمية المرتبط بنوع الجنس ومقياس تمكين المرأة في بلدان المنطقة العربية^٣.

■ من الواضح أن هناك استثناءات للاتجاهات العامة التي عرضت أعلاه، كما تشير المعلومات - وإن تكن محدودة- عن النساء العربيات باعثة المشاريع اللاتي يبقى عددن ضئيلا. ويبقى من غير الواضح -والى أي مدى- يمكن تصنيف هذه الفئة من النساء المشاركات في القوى العاملة ضمن دائرة المستفيدين اقتصاديا من إعادة الهيكلة العالمية. إن المؤشرات العامة توحى، حتى الآن بأن النساء العربيات باعثة المشاريع قد يواجهن صعوبات في الوصول إلى أسواق مربحة بسبب كونهن نساء حتى عندما تكون التشريعات غير مميزة بين الجنسين (مثلا، فيما يتعلق بالحصول على القروض).

■ لكل هذه الاتجاهات انعكاسات سلبية بالنسبة إلى الجهود المبذولة لتعزيز مفهوم المساواة بين الجنسين في المنطقة في ما يتعلق بحقوق المواطنة والمشاركة في صنع القرار على كافة المستويات. إن الاتجاهات التي تمس من حقوق المرأة، تصبح أكثر خطورة بشكل خاص في منطقة لا تعتمد فيها المفاهيم الخاصة بشفافية الحكم الصالح والمشاركة السياسية القاعدية بشكل واسع. إضافة إلى أن مؤيدي إرساء الديمقراطية أنفسهم لا يقرّون بأن مسألة النوع الاجتماعي على علاقة بهذه المفاهيم، إيماننا منهم بأن هذه العملية محايدة في هذا الشأن.

ورغم أن الاستنتاجات التي توصل إليها التقرير غير نهائية وتتطلب مزيدا من البحث المعمق، فإنها تقود إلى استخلاصين عامين هما التاليين :

■ إن الاتجاهات العامة المستندة إلى التمييز بين الجنسين التي تعيق وصول المرأة العربية إلى نيل حقوقها وتنمية قدراتها، هي في الواقع تحول دون تحقيق تمكينها الذاتي على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية^٤.

■ إن الفقر يحول دون التمكين الذاتي للمرأة العربية بصفة أعمق وأكثر استمرارا مقارنة بالرجل.

أخيرا، يقدم التقرير عددا من التوصيات لاعتماد سياسات في الموضوعات التي تناولها. ويعرض، على المستوى الوطني، الاقتراحات التالية في مجموعة مترابطة من التوصيات قابلة للتكيف لتلائم مع الأوضاع الخاصة بكل بلد.

(3) يستخدم دليل التنمية

المرتبط بنوع الجنس المتغيرات ذاتها التي يستخدمها دليل التنمية البشرية (العمر المتوقع، التحصيل العلمي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي المعدل). ويعدل متوسط الإنجاز لكل من هذه المتغيرات وفقا لدرجة التفاوت في الإنجاز بين المرأة والرجل. ويستخدم مقياس تمكين المرأة متغيرات تقيس التمكين النسبي للمرأة والرجل في مجالات النشاطات السياسية والاقتصادية، حصة ووضع كل منهما في الاستخدام بالإضافة إلى تولي المناصب السياسية

UNDP, Human Development Report 2000 pp 269 - 271

(4) إن تمكين النساء، وهو هدف حاسم ينبثق عن منهاج عمل بيجين لعام ١٩٩٥، يتطلب مقاربة شمولية تعالج ثلاثة أبعاد مترابطة فيما بينها: (١) الحاجة إلى معالجة الأيديولوجيات المسيطرة التي تعيق مظاهر عدم مساواة اجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية بين الجنسين، (٢) تكافؤ فرص الوصول إلى الموارد والأصول المنتجة وإلى الخدمات النوعية أيضا، و(٣) إمكانية المرأة العربية وقدرتها على الوصول إلى عمالة مأجورة، وبالأهمية نفسها السيطرة على استخدام إيراداتها

1. جعل أسواق العمل العربية تراعي مسألة النوع الاجتماعي

- ضمان مراعاة مسألتي النوع الاجتماعي والفقير في صياغة وتنفيذ تشريعات سوق العمل والحد الأدنى من معايير العمل -المستندة إلى اتفاقيات ومعاهدات منظمة العمل الدولية وغيرها من الاتفاقيات والمعاهدات المعنية بحقوق الانسان-.
- ويشمل هذا مراعاة مسألة النوع الاجتماعي على مستوى التأمينات الاجتماعية والأنظمة الضريبية لضمان اعتبار المرأة العربية المشاركة في القوى العاملة، فردا اقتصاديا مستقلا، عوضا عن أن تكون تابعة اجتماعية لقريب ذكر.
- الإقرار بالبطالة والعمالة الجزئية لدى المرأة العربية، ومعالجتها بفاعلية في عملية جعل أنظمة سوق العمل تراعي مسألتي النوع الاجتماعي والفقير، وذلك بالتركيز بشكل خاص على تأنيث البطالة وارتباطها ب :
 - توزيع الوظائف والتمييز القائم على أساس الجنس في سوق العمل،
 - نسبة اليد العاملة النسائية الضئيلة في القطاعات الاقتصادية المستفيدة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة العربية،
 - الضغوطات الاجتماعية على المرأة لدفعها إلى الانسحاب من سوق العمل،
 - عدم التكافؤ بين الجنسين في خصوص مردود التعليم في سوق العمل.
- تعزيز سياسات العمل التي تراعي مسألتي النوع الاجتماعي والفقير في القطاع غير المهيكّل، وتدعم بشكل فعال العمل الذاتي المستقل من خلال معايير عمل وآليات دعم مناسبة، إضافة إلى مزيد من الإهتمام الخاص بتأمين حصول النساء والرجال على قروض بصفة متكافئة وفق شروط معقولة وتشجيعهم على اعتماد تقنيات تعزز الإنتاج وترفع من عائداته وتوفير فرص التدريب على مهارات يحتاجها السوق. وهذا يعني ضمان ألا تعتمد الشركات العابرة للقوميات التي تتعاقد فرعا subcontracting مع منتجين محليين إلى التملص من مسؤولياتها في الإلتزام بالحد الأدنى من معايير العمل خلال عملية الإنتاج. وأن يجري التعامل مع مشكلة حقوق الإنسان المتعلقة بتشغيل الأطفال بطريقة بناءة.
- الاستثمار في تعزيز مراكز العمل المناسبة المرتبطة باستراتيجيات تخلق عمالة تراعي مسألتي النوع الاجتماعي والفقير وتعالج بفاعلية التمييز القائم على أساس الجنس في القطاع الخاص في المنطقة العربية.
- تعزيز التنوع الاقتصادي كشرط أولي لتوليد فرص عمل دائمة.
- توحيد مفاهيم سوق العمل وتعريفاته، بما في ذلك جمع المعطيات ومنهجيات قياسها. ويعني هذا أيضا الاستثمار في تطوير المزيد من المقاربات المبتكرة في هذا المجال.
- تخصيص موارد كافية في الميزانية للقيام بأبحاث حول العلاقة المتداخلة والمعقدة بين مسائل النوع الاجتماعي والفقير في أسواق العمل العربية في عصر العولمة. ويشمل هذا اتباع طرق ووسائل فعالة للإفادة من إمكانات المرأة العربية في المجال الاقتصادي، التي لا يمكن من دونها تحقيق تنمية بشرية واقتصادية مستدامة.
- تقييم ملاءمة القروض بالغة الصغر كأداة لتخفيف حدة الفقر اعتبارا إلى أن المرأة العربية الفقيرة تفضل العمل المأجور في القطاع غير المهيكّل على العمل لحسابها الخاص.

2. ضمان أن المرأة العربية لديها المهارات التي يحتاجها السوق.

■ إعداد وتنفيذ الاستراتيجيات والبرامج التي تعالج بفعالية الفجوات بين الجنسين في نوعية التعليم والتدريب وملاءمتها لاحتياجات السوق في عصر العولمة. وهذا جزء أساسي من عملية التمكين الذاتي للمرأة العربية وينطوي على إعادة تعريف مفهوم المعرفة لدى المرأة ليتضمن المعارف القانونية والاقتصادية والتقنية.

■ تخصيص موارد كافية في الميزانية للخدمات الاجتماعية ذات الصلة لضمان قدرة المرأة العربية على الوصول إلى فرص التعليم والتدريب على قدم المساواة مع الرجل.

■ تشجيع وسائل الإعلام على الترويج للنماذج الإيجابية في الأدوار الاجتماعية للرجل والمرأة في المجتمع، ولا سيما لدور المرأة العربية الاقتصادي الفعلي والمحتمل ومساهمتها في التنمية البشرية والاقتصادية المستدامة. ويعني هذا معالجة مسألة اللاتكافؤ بين الرجل والمرأة في تحمل المسؤوليات داخل الأسرة وإعادة الانتاج الاجتماعي، وفي الحقوق مهما كان مأتاها من التشريع أو من التقاليد باعتبار ذلك جزءا من تمكين المرأة العربية اقتصاديا واجتماعيا على قدم المساواة مع نظيرها الرجل.

3. النهوض بمؤسسات المجتمع المدني ومنظماته

■ سن وتطبيق التشريعات والأنظمة التي تراعي مسألتي النوع الاجتماعي والفقر وتضمن دور مؤسسات المجتمع المدني ومنظماته، بما في ذلك نقابات العمال، كشركاء متساوين في التنمية، وهذا جزء أساسي في مجال الحكم الصالح وعملية الديمقراطية في المنطقة العربية.

■ دعم المنظمات غير الحكومية التي تساعد استراتيجياتها وبرامجها على تمكين المرأة العربية اقتصاديا واجتماعيا.

■ دعم المنظمات غير الحكومية التي تراعي برامج تدريبها متطلبات أسواق العمل العربية في عصر العولمة. ثم ربط هذا بدعم نشاطات النقابات العمالية المهمة بمسألتي النوع الاجتماعي والفقر، باعتبار دورها في دعم الحد الأدنى من معايير العمل في عصر العولمة. وهي معايير يجب تطبيقها أيضا على اليد العاملة الأجنبية إناثا وذكورا.

على الصعيد الإقليمي، تتطلب معالجة هذه التحديات العمل على قيام محيط ملائم يولي تنمية الموارد البشرية والتنمية الاقتصادية أهمية متساوية بدلا من التركيز بصورة رئيسية على التنمية الاقتصادية. ويعني هذا، تشجيع اعتماد مقاربة شمولية في صياغة برنامج عمل يقوم على مبدأ التنسيق والتزامن الفعال فيما بين السياسات والاستراتيجيات العربية الإقليمية. مع الأخذ بعين الاعتبار التنوع في مستويات التنمية داخل المنطقة العربية، وخاصة بالنسبة إلى البلدان العربية الأقل نموا، لأنها بقيت إلى حد الآن مهمشة في عملية إعادة الهيكلة العالمية.

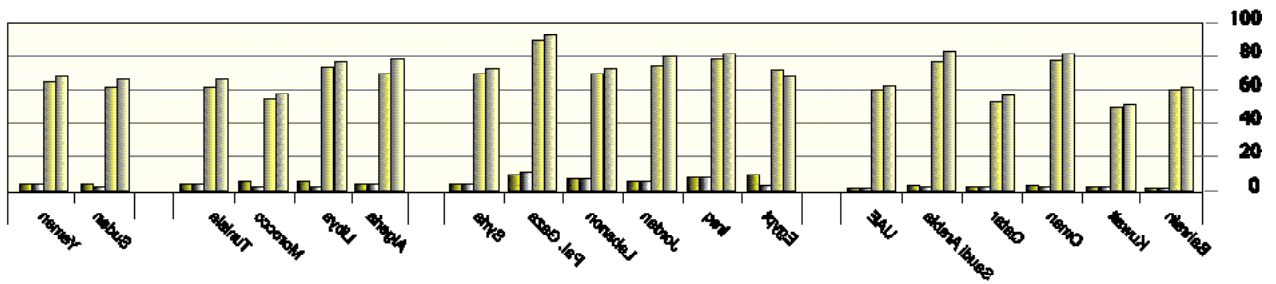
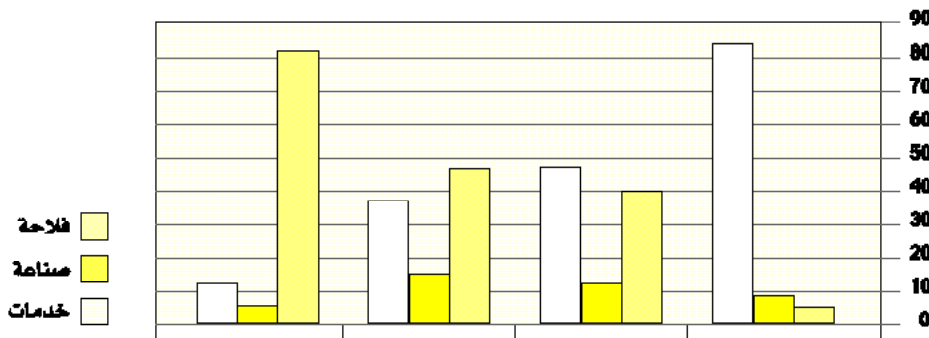
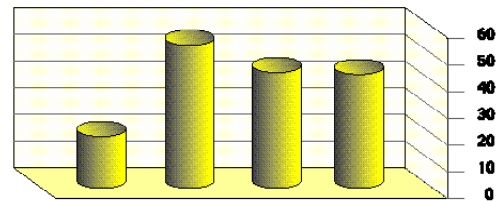
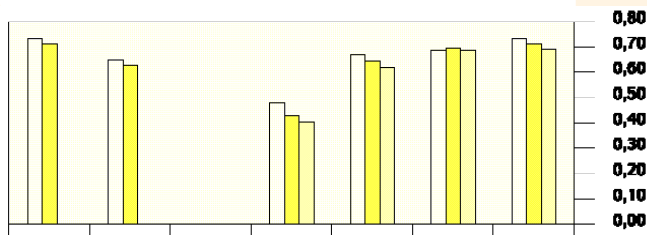
كما تجب مراعاة الاختلافات داخل البلدان ذاتها في المنطقة العربية وهو ما يعبر عنه بتزايد الاستقطاب الاجتماعي والاقتصادي.

إن تنسيق السياسات والاستراتيجيات العربية الإقليمية ومزامنتها بعضها مع بعض، تمكّن من خلق محيط قادر مثلاً على صياغة وإعداد ما يلي :

- سياسات واستراتيجيات تجارية إقليمية ووطنية تراعي مسألتى النوع الاجتماعي والفقير.
- أنظمة تضبط الاستثمار الأجنبي المباشر، وتساعد على تشجيع التنوع الاقتصادي، الذي يمنح بدوره دعماً إضافياً للسياسات التجارية، الوطنية والإقليمية المراعية لمسألتى النوع الاجتماعي والفقير.
- تشريعات ومعايير تراعي مسألتى النوع الاجتماعي والفقير ولا تتأثر بالاستراتيجيات الهادفة إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.
- أنظمة تدعم الدور المأمول للجمعيات الأهلية الإقليمية في مكافحة الفقر وعدم المساواة بين الجنسين في المنطقة العربية، وتعزز الروابط مع المنظمات الدولية التي تركز اهتمامها على ترابط مسائل النوع الاجتماعي والتجارة والعولمة.

وعلى ضوء هذه التحديات، تكمن الحاجة إلى تعزيز الحوارات التي تتسم بالمشاركة الحقيقية على المستويين الوطني والإقليمي حول العولمة وتأثيراتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على المنطقة العربية. هذه الحوارات تتطلب بدورها تنفيذاً فعالاً لمبدأ الحكم الصالح وتعزيز عملية الديمقراطية في المنطقة العربية. وهي عملية تحتاج إلى مراعاة مسائل النوع الاجتماعي بقدر مراعاتها للفقير. ويجب دعم هذه الحوارات ببحوث ذات توجه عملي حول تأثير إعادة الهيكلة الاقتصادية على أوضاع المرأة والرجل وأدوارهما الاجتماعية وعلى الفقر في المنطقة العربية. وهذا بدوره يتطلب نشر حصيلة هذه البحوث بشكل فعال كجزء من شفافية الحكم الصالح، مما يؤدي إلى الوصول بشكل مناسب إلى تكنولوجيات المعلومات والاتصالات.

بعض الجداول و الرسوم البيانية



Youth illiteracy Rates in the Arab Sub-Region (15-24 Years) (%)

| Sub-Region | 1980 | | | 1985 | | | 1990 | | | 1998 | | |
|-------------|------|----|-----|------|----|-----|------|----|-----|------|----|-----|
| | F | M | Gap | F | M | Gap | F | M | Gap | F | M | Gap |
| GCC | 30 | 17 | 13 | 21 | 13 | 8 | 14 | 10 | 4 | 6 | 7 | -1 |
| MDE Mashreq | 41 | 20 | 21 | 35 | 17 | 18 | 29 | 15 | 14 | 22 | 11 | 10 |
| MDE Maghreb | 52 | 22 | 30 | 42 | 24 | 18 | 33 | 20 | 13 | 21 | 14 | 7 |
| LDC | 66 | 39 | 28 | 60 | 34 | 26 | 53 | 29 | 25 | 42 | 23 | 19 |

Total Fertility Rate in the Arab Region (1970s-1998) (%)

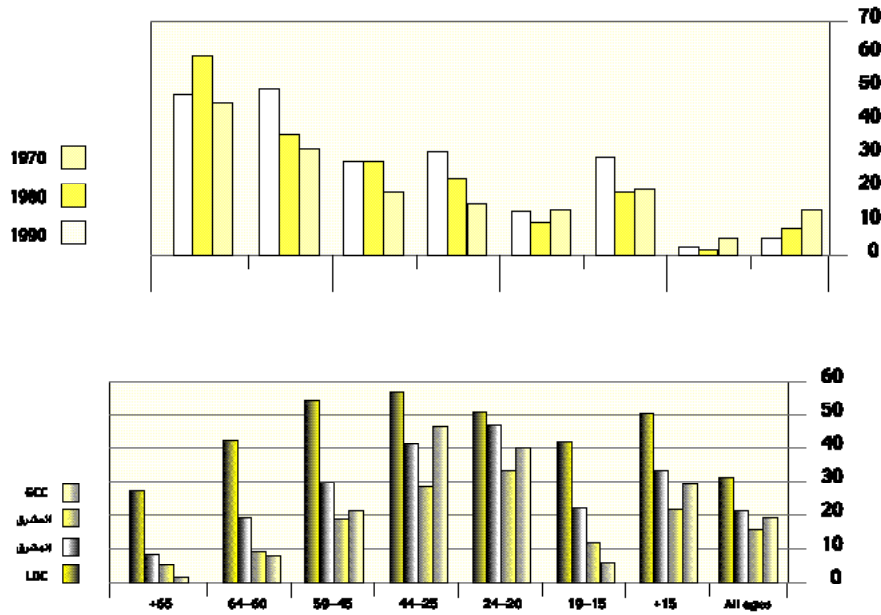
| Sub-Region | 1970-1975 | 1990-1995 | 1998 | % drop since 1970s |
|-------------|-----------|-----------|------|--------------------|
| GCC | 6.8 | 4.8 | 3.8 | 44.5 |
| MDE Mashreq | 6.6 | 4.1 | 4.0 | 45.1 |
| MDE Maghreb | 7.0 | 4.3 | 3.1 | 56.3 |
| LDC | 6.9 | 6.6 | 5.5 | 20.3 |

Expatriates in the GCC Countries and Annual Demographic Growth (1975-1999)

| | Expatriate% of Total Population | | | | Annual Demographic Growth | | | |
|----------|---------------------------------|------|------|------|---------------------------|---------|-------------|---------|
| | 1975 | 1985 | 1995 | 1999 | Nationals | | Expatriates | |
| | | | | | 1975-85 | 1985-95 | 1975-85 | 1985-95 |
| Bahrain | 22,9 | 36,5 | 38,2 | 36,2 | 3,2 | 2,8 | 10,2 | 3,5 |
| Kuwait | 69,1 | 72,3 | 63,9 | 65,5 | 4,3 | 4,2 | 6 | 0,2 |
| Oman | 13,1 | 18,4 | 27,3 | 26,7 | 3,9 | 4,8 | 8,1 | 10,3 |
| Qatar | 56,9 | 52,3 | 70,4 | 70,4 | 6,1 | 3,5 | 4,1 | 11,8 |
| S.Arabia | 13,3 | 30,7 | 29,2 | 24,7 | 3,7 | 4,2 | 15,3 | 3,5 |
| UAE | 63 | 63,8 | 74,9 | 67,2 | 7,6 | 4 | 8 | 9,6 |
| TOTAL | 22,6 | 36,5 | 36,8 | 32,7 | 3,9 | 4,2 | 11,2 | 4,4 |

Arab Women's Participation in Public Life (1980s-1990s)

| Sub-Region | % parliamentary seats in single or lower chamber occupied by women | | | % women in decision-making positions in government | | | |
|---------------|--|------|------|--|------|-----------------------|------|
| | | | | ministerial level | | sub-ministerial level | |
| | 1987 | 1995 | 1999 | 1994 | 1998 | 1994 | 1998 |
| GCC Countries | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0.8 | 2 |
| MDEs Mashreq | 6.5 | 5.2 | 2.0 | 2.8 | 3.2 | 0 | 0.8 |
| MDEs Maghreb | 2.6 | 5 | 3.7 | 2.0 | 2.5 | 5.5 | 7.0 |
| LDCs | 3 | 1.8 | 2.5 | 0 | 1.8 | 1.5 | 1.5 |



Female National and Non-National Labour in the Manufacturing Sector in Selected Arab Countries (1970s-1990s) (%)

| Second period | | | First period | | | Country |
|---------------|-----------|------|---------------|-----------|------|----------|
| Non-Nationals | Nationals | Year | Non-Nationals | Nationals | Year | |
| 74.8 | 25.2 | 1991 | 27.7 | 72.3 | 1971 | Bahrain |
| 40.2 | 59.8 | 1986 | 45.3 | 54.7 | 1976 | Egypt |
| 2.2 | 97.8 | 1994 | 56.3 | 43.7 | 1979 | Jordan |
| 89.0 | 11.0 | 1985 | 94.6 | 5.4 | 1970 | Kuwait |
| 0 | 100.0 | 1993 | -- | -- | -- | Oman |
| 0 | 100.0 | 1986 | 0 | 100.0 | 1970 | Qatar |
| 44.8 | 55.2 | 1986 | 43.7 | 56.3 | 1974 | S.Arabia |
| 50.0 | 50.0 | 1995 | 89.2 | 10.8 | 1975 | UAE |

Trends in Self-Employment in the Arab Region (1970s-1990s) (%)

| female share in non-agricultural labour force (%) | | | % self-employed in female non-agricultural labour force | | | % self-employed in non-agricultural labour force | | | Sub-Region |
|---|-------|-------|---|-------|-------|--|-------|-------|------------|
| 1970s | 1980s | 1990s | 1990s | 1980s | 1970s | 1990s | 1980s | 1970s | |
| 10,7 | 12,8 | 15,4 | 1,6 | 1,1 | 4,1 | 4,8 | 6,4 | 13,0 | السنة |
| 9,4 | 10,8 | 16,1 | 12,4 | 10,0 | 13,4 | 27,4 | 20,0 | 20,5 | المشرق |
| 12,7 | 18,3 | 22,0 | 27,3 | 27,2 | 17,4 | 31,1 | 22,0 | 14,7 | المغرب |
| 8,2 | 15,0 | 18,8 | 48,6 | 59,8 | 46,1 | 50,2 | 36,2 | 33,3 | |

محتويات التقرير

تصدير وشكر
خلاصة تنفيذية
مقدمة

الجزء الأول : العولمة، النوع الاجتماعي والمنطقة العربية الفصل الأول : إدخال الأبعاد المتصلة بالنوع الاجتماعي في الجدل حول العولمة

- أ - صياغة مفهوم للعولمة في العالم المعاصر
- ب - خطابات مختارة حول العولمة، النوع الاجتماعي والعمالة :
- دروس مكتسبة للمنطقة العربية

الفصل الثاني : المنطقة العربية والعولمة

- أ - الوزن الاقتصادي والأهمية الاستراتيجية للمنطقة العربية
- ب - المنطقة العربية والنمو الاقتصادي
- ج - الصادرات العربية والعولمة
- د - الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة العربية
- هـ - تكنولوجيات الاتصالات والمعلومات : الاتجاهات والوصول إليها في المنطقة العربية
- و - الهجرة الدولية والتحويلات

الفصل الثالث : السياسات العربية العامة والنوع الاجتماعي في عصر العولمة

- أ - الدولة والسياسات العامة في المنطقة العربية
- ب - السياسات الاقتصادية : أوجه التشابه والاختلاف
- ج - الأبعاد المتصلة بالنوع الاجتماعي في سياسات الإصلاح الاقتصادي
- د - السياسات الاجتماعية : أوجه مختارة
- هـ - العالم العربي، المواطنة والمساواة بين الجنسين

الجزء الثاني : المشاركة الاقتصادية للمرأة العربية في سياق العولمة

الفصل الرابع : المرأة العربية في سوق العمل : كسر القوالب النمطية

- أ- النوع الاجتماعي والنشاط الاقتصادي في المنطقة العربية
- ب- مشاركة المرأة العربية في قوة العمل : تحديد الاتجاهات
- ج- المحددات الاجتماعية وما تعنيه بالنسبة إلى الفجوات المستمرة بين الجنسين
- د- اليد العاملة النسائية العربية وإعادة الهيكلة العالمية

الفصل الخامس : المرأة العربية في القطاع غير المنظم : الاتجاهات المتغيرة

- أ- قياس القطاع غير المهيكّل : مقاربات مبتكرة
- ب- القطاع غير المهيكّل والاتجاهات العالمية
- ج- الأنماط حسب النوع الاجتماعي في عمالة القطاع غير المهيكّل في المنطقة العربية
- د- النوع الاجتماعي والعمل من المنزل
- هـ- النوع الاجتماعي والمشاريع بالغة الصغر : الحالة التونسية

الفصل السادس : تأنيث البطالة : اتجاهات مختارة في المنطقة العربية

- أ- الاتجاهات العالمية في البطالة
- ب- البطالة والعمالة غير الكاملة في المنطقة العربية
- ج- المرأة العربية والبطالة : اصطناعية الإحصاءات واستمرار الانحياز القائم على أساس الجنس

الجزء الثالث : الاستنتاجات والتوصيات

الفصل السابع : العولمة، النوع الاجتماعي والمشاركة الاقتصادية للمرأة العربية

الفصل الثامن : الأبعاد المتصلة بالتمكين الاقتصادي وتخفيف حدة الفقر

- أ- تمكين المرأة العربية اقتصاديا
- ب- وضع المرأة العربية في سوق العمل والفقر

الفصل التاسع : توصيات لاستراتيجيات مستقبلية مأمولة

الملاحق

الملحق 1 : المفاهيم والتعاريف

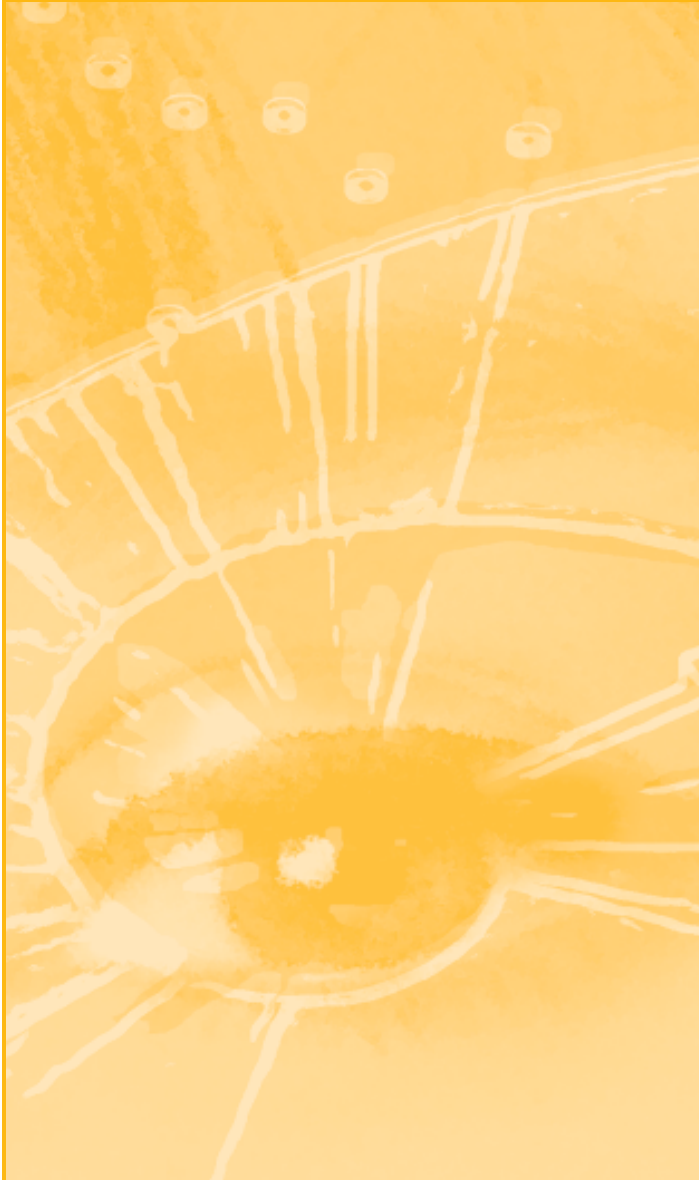
- أ- السكان الناشطون اقتصاديا
- ب- القطاع غير المهيكّل
- ج- البطالة والعمالة غير الكاملة
- د- تعريف تمكين المرأة

الملحق 2 : المراجع

الملحق 3 : الجداول

خريطة في النص

- قائمة الجداول في النص
- قائمة الرسوم البيانية
- قائمة الأطر في النص
- قائمة الجداول في الملحق 3



Title

Globalization and Gender:
Economic Participation of Arab Women

A publication of the Center of Arab Women for
Training And Research
(ISBN 9973-837-13-4)

Copyright© 2001 Center of Arab Women for
Training And Research

Cover Credits:

Design, Nizar Megdiche
(the winner of the competition
launched on the report cover page)

All rights reserved

Center of Arab Women for
Training And Research

Mail order to:

the Center of Arab Women for
Training And Research
44, rue de Pologne,

1005 El-Omrane, Tunis, Tunisia
or Fax to 216 1 574 627

Order by phone: 216 1 571 945 / 216 1 571 867

Order online: www.cawtar.org.tn

Questions? E-mail us at cawtar@planet.tn